

مادة

علوم حديث

(١٣٢)

طلاب الانساب

الأستاذ / فاخر القرشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين:

- ١- فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر.
- ٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الآحاد.

أولاً: الخبر المتواتر

تعريفه:

هو ما رواه عدد كثير، تُحِيلُ العادة تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ، وَأَسْنَدُوهُ إِلَى شَيْءٍ مُحْسُوسٍ.

شرح التعريف:

ومعنى التعريف: أن المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، المختار أنه عشرة أشخاص.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلاً، فلا يسمى الخبر حينئذ متواتراً.

حُكْمُهُ:

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي.

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". رواه بضعة وسبعون صحابيا. ثم استمرت هذه الكثرة - بل زادت - في باقي طبقات السند.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع الطرق.

ثانياً : خبر الآحاد

تعريفه:

هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

حُكْمُهُ:

يفيد العلم النظري؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه

أولاً : المشهور

تعريفه:

- أ- لغةً: هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره.
ب- اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر -في كل طبقة- ما يبلغ حد التواتر.

ثانياً : العزيز

تعريفه:

- أ- لغةً: هو صفة مشبهة، من "عز يعز" بالكسر، أي قل وندر، أو من "عز يعز" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك إما لقلته وجوده وندرته، وإما لقوته، بمجيئه من طريق آخر.
ب- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

شرح التعريف:

يعني ألا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراجح، كما حرره الحافظ ابن حجر، وقال بعض العلماء: إن العزيز: هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صورته.

ثالثاً : الغريب

تعريفه:

- أ- لغةً: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.
ب- اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد - من مشهور وعزيز وغريب - بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، وهما :

- أ- مقبول : وهو ما ترجح صدق المخبر به . وحكمه : وجوب الاحتجاج به.
- ب- مردود : وهو ما لم يترجح صدق المخبر به. وحكمه : أنه لا يحتج به، ولا يجب العمل به.

أولاً : الخبر المقبول

ينقسم الخبر المقبول - بالنسبة إلى تفاوت مراتبه - إلى قسمين رئيسيين، هما :

(١) صحيح (٢) حسن.

وكل منها ينقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتؤول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام؛ هي:

- ١- صحيح لذاته.
- ٢- صحيح لغيره.
- ٣- حسن لذاته.
- ٤- حسن لغيره.

١- الصحيح

تعريفه:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شدوذ، ولا علة.

شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عن من فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدر في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي: "اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ".

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.

حكمه:

وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.

المراد بقولهم: " هذا حديث صحيح" أو " هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: " هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: " هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ.

ما هو أول مصنف في الصحيح المطبوع؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري.

مراتب الصحيح:

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي:

أ- فأعلى مراتبه: ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد كمالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ب- ودون ذلك رتبة: ما كان مرويا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

- ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي:
- ١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".
 - ٢- ثم ما انفرد به البخاري.
 - ٣- ثم ما انفرد به مسلم.
 - ٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
 - ٥- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْهُ.
 - ٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْهُ.
 - ٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

٢- الحسن

تعريفه:

"هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة".

حُكْمُهُ:

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين.

٣- الصحيح لغيره

تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه. وسمي صحيحا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له. ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي:

$$\text{حسن لذاته} + \text{حسن لذاته} = \text{صحيح لغيره}$$

مرئبه:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٤ الحسن لغيره

تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه. يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن يروي من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعا في سنده، أو جهالة في رجاله.

سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له.

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة "الحسن لغيره" بمعادلة رياضية على النحو التالي:

$$\text{ضعيف} + \text{ضعيف} = \text{حسن لغيره}$$

مرئبه:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته. وينبغي على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

حُكْمه:

هو من المقبول الذي يحتج به.

معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخصه ما يلي:
أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين".

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

تقسيم الخبر المقبول إلى :

معمول به، وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم ومختلف الحديث"، و"الناسخ والمنسوخ".

١- المحكم، ومختلف الحديث

تعريف المحكم:

أ- لغة: هو اسم مفعول، من "أحكم" بمعنى أتقن.
ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله. وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جداً بالنسبة لمجموع الأحاديث.

تعريف مختلف الحديث:

أ- لغة: هو اسم فاعل، من "الاختلاف" ضد الاتفاق. والمراد بمختلف الحديث: الأحاديث التي تصلنا، ويخالف بعضها بعضاً في المعنى، أي يتضادان في المعنى.
ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما. أي هو الحديث الصحيح، أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، ويناقضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

- أ- إذا أمكن الجمع بينهما: تعين الجمع، ووجب العمل بهما.
- ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:
 - ١- فإن علم أحدهما ناسخاً: قدمناه، وعملنا به، وتركنا المنسوخ.
 - ٢- وإن لم يعلم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.
 - ٣- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر -وهو نادر- توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح.

٢- ناسخ الحديث ومنسوخه

تعريف النسخ:

- أ- لغة: له معنيان: الإزالة. ومنه: نسخت الشمس الظل. أي أزالته. والنقل، ومنه: نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه. فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ، أو نقله إلى حكم آخر.
- ب- اصطلاحاً: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر.

بم يعرف الناسخ من المنسوخ؟

- يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:
- أ- بتصريح رسول الله ﷺ: كحديث بريدة في صحيح مسلم: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكر الآخرة".
 - ب- بقول صحابي: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار". أخرجه أصحاب السنن.

ج- بمعرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس مرفوعا: "أفطر الحاجم والمحجوم" ؛ نُسخ
بحديث ابن عباس "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"؛ فقد جاء في
بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع.
د- دلالة الإجماع: كحديث: "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" .

ثانياً : الخبر المردود

تعريفه:

هو الخبر الذي لم يترجح صدق المخبر به. وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بنا في تعريف الصحيح.

أقسامه، وأسباب رده:

لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها اسماً خاصاً بها، بل سموها باسم عام، هو "الضعيف".

أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع في الجملة إلى أحد سببين رئيسيين، هما:

أ- سقط من الإسناد.

ب- طعن في الراوي.

الحديث الضعيف

تعريفه:

أ- لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

نفاوته:

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف روايته وخفته، كما يتفاوت الصحيح. فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع.

حكم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، الذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدھا من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوععة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها - بشرطين، هما:

أ- ألا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

ب- ألا يكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني تجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن روي عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل. وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك؛ لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

السبب الأول : المردود بسبب سقط من الإسناد

المراد بالسقط من الإسناد:

المراد بالسقط من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمداً من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً.

أنواع السقط:

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما:

أ- سقط ظاهر: وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره، لكنه لم يجتمع به "وليس له منه إجازة ولا وجادة"، لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم، ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم، وغير ذلك.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أسقطوا. وهذه الأسماء هي:

١- المعلق.

٢- المرسل.

٣- المعضل.

٤- المنقطع.

ب- سقط خفي: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الخُدَّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل

الأسانيد. وله تسميتان، وهما:

١- المدلس.

٢- المرسل الخفي.

أ - أنواع السقط الظاهر

١- المعلق

تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "علق" الشيء بالشيء، أي أناطه وربطه به، وجعله معلقا. وسمي هذا السند معلقا بسبب اتصاله من الجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

ب- اصطلاحا: ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.

شرح التعريف:

ومبدأ السند هو طرفه الأدنى الذي من جهتنا، وهو شيخ المؤلف. ويسمى "أول السند" أيضا. وسمي "مبدأ السند"؛ لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

من صورهِ:

أ- أن يحذف جميع الإسناد، ثم يقال مثلا: "قال رسول الله ﷺ كذا".

ب- ومنها: أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي.

حكّمه:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك الراوي المحذوف.

٢- المرسل

تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "أرسل" بمعنى "أطلق"، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

ب- اصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.

شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد التابعي، والذي بعد التابعي هو الصحابي، وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

صورته:

وصورته: أن يقول التابعي -سواء كان صغيرا أو كبيرا- قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدثين.

حكمه:

المرسل في الأصل ضعيف مردود؛ لفقده شرطا من شروط المقبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفا.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل، والاحتجاج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند؛ لأن الساقط منه غالبا ما يكون صحابيا، والصحابة كلهم عدول، لا يضر عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ- ضعيف مردود: وهذا عند جمهور المحدثين، وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء. وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب- صحيح يحتج به: وهذا عند الأئمة الثلاثة -أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه- وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقة، ولا يرسل إلا عن ثقة. وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

ج- قبوله بشروط: أي يصح بشروط، وهذا عند الشافعي، وبعض أهل العلم؛ وهذه الشروط أربعة؛ ثلاثة في الراوي المرسل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط:

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.

٢- وإذا سمي من أرسل عنه سمي ثقة. أي إذا سئل عن اسم الراوي الذي حذفه، فإنه يذكر اسم شخص ثقة.

٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه. أي أن الراوي المرسل ضابط تام الضبط، بحيث إذا شاركه الرواة الضابطون يوافقون على روايته.

٤- وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

أ- أن يروى الحديث من وجه آخر مسنداً.

ب- أو يروى من وجه آخر مرسلًا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

ج- أو يوافق قول صحابي.

د- أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم.

فإذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مخرج المرسل وما عضده، وأنها صحيحة، لو عارضها حديث صحيح من طريق واحد رجحناها عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

هذا ويمكن توضيح هذه الأمور التي ينبغي أن ينضم واحد منها إلى الشروط الثلاثة السابقة بما يلي:

أ- حديث مرسل + حديث مسند = صحيح.

ب- حديث مرسل + حديث مرسل = صحيح.

ج- حديث مرسل + قول صحابي = صحيح.

د- حديث مرسل + فتوى أكثر العلماء = صحيح.

٣- العضل

تعريفه:

أ- لغةً: اسم مفعول من "أعضله" بمعنى أعياه.

ب- اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

حكيمه:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالا من المرسل والمنقطع، وذلك لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بإجماع العلماء.

اجتماعه مع بعض صور المعلق:

إن بين المعضل وبين المعلق عموما وخصوصا من وجه:

أ- فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة، وهي: إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان. فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ب- ويفارقه في صورتين:

١- إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل، وليس بمعلق.

٢- إذا حذف من مبدأ الإسناد راوٍ فقط، فهو معلق، وليس بمعضل.

٤- المنقطع

تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الانقطاع" ضد الاتصال.

ب- اصطلاحا: ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه.

شرح التعريف:

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان؛ سواء كان الانقطاع من أول الإسناد، أو من آخره، أو من وسطه، فيدخل فيه -على هذا- المرسل والمعلق والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل، أو المعلق، أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين، في الغالب.

حكيمه:

المنقطع ضعيف بإجماع العلماء لفقده شرطا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف.

ب - أنواع السقط الخفي

١- المدلس

تعريف المدلس:

أ- لغةً: المدلس: اسم مفعول، من "التدليس" والتدليس في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من "الدلس" وهو الظلمة، أو اختلاط الظلام، كما في القاموس؛ فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره، فصار الحديث مدلساً.

ب- اصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.

شرح التعريف:

أي أن يستر المدلس العيب الذي في الإسناد، وهو الانقطاع في السند، فيسقط المدلس شيخه، ويروي عن شيخ شيخه ويحتال في إخفاء هذا الإسقاط، ويحسن ظاهر الإسناد بأن يوهم الذي يراه بأنه متصل، لا سقط فيه.

أقسام التدليس:

للتدليس قسمان رئيسيان هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

○ تدليس الإسناد:

أ- تعريفه: أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

ب- شرح التعريف: ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلّسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيسقط ذلك الشيخ، ويروي عن الشيخ الأول بلفظ محتمل للسمع

وغيره، كـ "قال" أو "عن" ليوهم غيره أنه سمعه منه. لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: "سمعت" أو "حدثني" حتى لا يصير كذاباً بذلك، ثم قد يكون الذي أسقطه واحداً أو أكثر.

ج- الفرق بينه وبين الإرسال الخفي: قال أبو الحسن بن القطان بعد ذكره للتعريف السابق: "والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه". وإيضاح ذلك: أن كلا من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروي عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره، لكن المدلس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلسها، على حين أن المرسل إرسالاً خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً، لا الأحاديث التي أرسلها ولا غيرها، لكنه عاصره أو لقيه.

○ تدليس الشيوخ:

أ- تعريفه: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

ب- شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي المدلس عن شيخ حديثاً سمعه منه، يعني لا يوجد إسقاط ولا حذف في تدليس الشيوخ، لكن يوجد تمويه وتغطية لاسم الشيخ، أو كنيته، أو نسبته، أو صفته.

حكم التدليس:

أ- أما تدليس الإسناد: فمكروهٌ جداً. ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذمًّا له، فقال فيه أقوالاً، منها: "التدليس أخو الكذب".

ج- وأما تدليس الشيوخ: فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن التدليس لم يسقط أحداً، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.

حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال؛ أشهرها قولان، وهما:

أ- رد رواية المدلس مطلقا، وإن بَيَّنَّ السماع؛ لأن التدليس نفسه جرح. "وهذا القول غير معتمد".

ب- التفصيل: "وهو القول الصحيح".

١- إن صرح بالسماع قبلت روايته، أي إن قال: "سمعت" أو نحوها قبل حديثه.

٢- وإن لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته، أي إن قال: "عن" ونحوها لم يقبل حديثه.

٢- المرسل الخفي

تعريفه:

أ- لغة: المرسل لغة: اسم مفعول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله.

والخفي: ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.

ب- اصطلاحا: أن يروي الراوي عن لقيه، أو عاصره، ما لم يسمع منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ "قال".

حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه، فحكمه حكم المنقطع.

السبب الثاني : المردود بسبب طعن في الراوي

المراد بالطعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه.

أسباب الطعن في الراوي:

أسباب الطعن في الراوي عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.

أ- أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

١- الكذب.

٢- التهمة بالكذب.

٣- الفسق.

٤- البدعة.

٥- الجهالة "أي جهالة العين".

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١- فحش الغلط.

٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة.

٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة الثقات.

وسأذكر أنواع الحديث المردود بكل بسبب من هذه الأسباب على التوالي، مبتدئاً بالسبب الأشد طعناً وهو الكذب.

(الموضوع)

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ ، فحديثه يسمى "الموضوع".

تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول، من "وضع الشيء" أي "حطه"؛ سمي بذلك لانحطاط رتبته.
- ب- اصطلاحاً: هو الكذب، المختلق، المصنوع، المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

رتبته:

هو شر الأحاديث الضعيفة، وأقبحها، وبعض العلماء يعده قسماً مستقلاً، وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة.

حكم روايته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه، لحديث مسلم: "من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين".

(المتروك)

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب -وهو السبب الثاني- سمي حديثه: المتروك.

تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "الترك" وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التريقة" أي متروكة، لا فائدة منها.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.

أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين؛ هما:

أ- ألا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة.
ب- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

(المنكر)

إذا كان سبب الطعن في الراوي فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق -وهو السبب الثالث والرابع والخامس- فحديثه يسمى المنكر.

تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار.
ب- اصطلاحا: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:
١- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه.
وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر، ونسبه لغيره، ومشى على هذا التعريف البيهقي في منظومته فقال:

ومنكر الفرد به راوٍ غدا... تعديله لا يحمل التفردا
٢- هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة.
وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر.

الفرق بينه وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لما رواه من هو أولى منه.
ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة.
فيعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

(المعلل)

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو "الوهم" فحديثه يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول، من "أعله" بكذا فهو "معل" وهو القياس الصرفي المشهور، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ"المعلل" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن المحدثين من عبر عنه بـ"المعلول" وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي أُطِّع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها.

تعريف العلة:

هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث.

فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والخفاء.

ب- القدر في صحة الحديث.

فإن اختل واحد منهما - كأن تكون العلة ظاهرة، أو غير قادحة - فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

(المدرج)

تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أدرجت" الشيء في الشيء: إذا أدخلته فيه، وضمنته إياه.

ب- اصطلاحاً: ما غيّر سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

أقسامه:

المدرج قسمان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن.

أ- مدرج الإسناد:

تعريفه: هو ما عُيِّر سياق إسناده.

- من صورته: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاما من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك فيتغير سياق الإسناد.

ب- مُدْرَجُ الْمَتْنِ:

تعريفه: ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء، من المحدثين، والفقهاء، وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب؛ فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

(المقلوب)

نعرينه:

أ- لغة: هو اسم مفعول، من "القلب" وهو: تحويل الشيء عن وجهه.

ب- اصطلاحا: إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، ونحوه. ومثاله: حديث أبي هريرة عند مسلم، في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. ففيه: "ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها؛ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله": فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وإنما هو: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه".

حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل عليه:

أ- فإن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك في أنه لا يجوز، لأن فيه تغييرا للحديث، وهذا من عمل الوضاعين.

ب- وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز؛ للثبوت من حفظ المحدث وأهليته، وهذا بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

ج- وإن كان عن خطأ وسهو، فلا شك في أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفا.

حكم الحديث المقلوب:

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود، كما هو معلوم؛ وذلك لأنه مخالف لرواية الثقات.

(المضطرب)

تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل، من "الاضطراب" وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته، وضرب بعضه بعضا.
ب- اصطلاحا: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة.

شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يروى على أشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبدا، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

شروط تحقق الاضطراب:

يتبين من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطربا إلا إذا تحقق فيه شرطان، وهما:

أ- اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينها.
ب- تساوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.
أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها.

سبب ضعف المضطرب:

أن الاضطراب يشعر بعد ضبط رواته.

(المصحف)

تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول، من "التصحيف" وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "الصحفي" وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها، بسبب خطئه في قراءتها.

ب- اصطلاحاً: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظاً أو معنى. وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيماً آخر، فجعله قسمين، وهما:

أ- المصحّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف، مع بقاء صورة الخط.

ب- المحرّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط.

هل يقدر التصحيف في الراوي؟

أ- إذا صدر التصحيف من الراوي نادراً، فإنه لا يقدر في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد.

ب- وإذا كثرت ذلك منه، فإنه يقدر في ضبطه، ويدل على خفة ضبطه، وأنه ليس من أهل هذا الشأن.

(المزيد في متصل الأسانيد)

تعريفه:

أ- لغة: المزيد: اسم مفعول، من "الزيادة". والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد.

ب- اصطلاحاً: زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال.

شروط رد الزيادة:

يشترط لرد الزيادة وعدّها وَهَمًّا ممن زادها شرطان، وهما:

أ- أن يكون من لم يزدّها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسمع في موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان، أو أحد منهما ترجحت الزيادة وقبلت، وعد الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خفي، وهو الذي يسمى "المرسل الخفي".

(الجهالة بالراوي)

تعريفها:

أ- لغة: مصدر "جهل" ضد "علم". والجهالة بالراوي تعني عدم معرفته.

ب- اصطلاحاً: عدم معرفة عين الراوي، أو حاله.

تعريف المجتهول:

هو من لم تعرف عينه، أو صفته.

ومعنى ذلك أنه الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته، ولكن لم يعرف عن صفته شيء. أي لم يعرف عن عدالته وضبطه شيء.

- أنواع المجتهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجتهول ثلاثة، وهي:

أ- مجتهول العين:

تعريفه: هو من ذكر اسمه، ولكن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد.

حكم روايته: عدم القبول، إلا إذا وثق.

ب- مجتهول الحال: "ويسمى المستور"

تعريفه: هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.

حكم روايته: الرد، على الصحيح الذي قاله الجمهور.

ج- المبهم:

تعريفه: هو من لم يصرح باسمه في الحديث.
حكم روايته: عدم القبول، حتى يصرح الراوي عنه باسمه، أو يعرف اسمه بوروده من طريق آخر مصرحاً فيه باسمه.
وسبب رد روايته جهالة عينه؛ لأن من أبهم اسمه جهلت عينه، وجهلت عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته.

(البدعة)

تعريفها:

أ- لغة: هي مصدر، من "بدع" بمعنى "أنشأ" كابتدع، كما في القاموس.
ب- اصطلاحاً: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال.

أنواعها:

البدعة نوعان:

أ- بدعة مكفرة: أي يكفر صاحبها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر. والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو من اعتقد عكسه.

ب- بدعة مفسدة: أي يفسد صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً.

حكم رواية المبتدع:

أ- إن كانت بدعته مكفرة: ترد روايته.
ب- وإن كانت بدعته مفسدة: فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روايته تقبل بشرطين:
١- ألا يكون داعية إلى بدعته.
٢- وألا يروي ما يروج بدعته.

(سوء الحفظ)

تعريف سيئ الحفظ:

هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

أنواعه:

سيئ الحفظ نوعان، وهما:

- أ- إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته، ويلزمه في جميع حالاته، ويسمى خبره الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.
- ب- وأما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه. فهذا يسمى "المختلط".

حكم روايته:

- أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة.
- ب- وأما الثاني: أي المختلط، فالحكم في روايته التفصيل الآتي:
 - ١- فما حدّث به قبل الاختلاط، وتميز ذلك: فمقبول.
 - ٢- وما حدّث به بعد الاختلاط: فمردود.
 - ٣- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده: توقف فيه حتى يتميز.

تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه

١- الحديث القدسي:

تعريفه:

أ- لغة: القدسي: نسبة إلى "القدس" أي الطهر، كما في القاموس. أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب- اصطلاحاً: هو ما نقل عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

٢- المرفوع:

تعريفه:

أ- لغةً: اسم مفعول من فعل "رفع" ضد "وضع" كأنه سمي بذلك؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

٣- الموقوف:

تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول، من "الوقف". كان الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير.

تعريف الصحابي:

هو من لقي النبي ﷺ مسلماً، ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردّة على الأصح.

بم تعرف صحبة الصحابي؟:

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة، وهي:

أ- التواتر: كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

ب- الشهرة: كضمام بن ثعلبة، وعُكاشة بن محصن.

ج- إخبار صحابي.

د- إخبار ثقة من التابعين.

ه- إخباره عن نفسه إن كان عدلا، وكانت دعواه ممكنة.

تعداد جميع الصحابة:

والصحابه رضي الله عنهم كلهم عدول؛ سواء من لابس الفتن منهم أم لا، وهذا بإجماع من يعتدُّ به، ومعنى عدالتهم: أي تجنُّبهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينتج عن ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لابس الفتن منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم؛ تحسينا للظن بهم؛ لأنهم حملة الشريعة، وأهل خير القرون.

أفضلهم:

وأفضلهم على الإطلاق أبو بكر الصديق، ثم عمر رضي الله عنهما، بإجماع أهل السنة، ثم عثمان، ثم علي، على قول جمهور أهل السنة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان".

ع المقطوع:

تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول، من "قطع" ضد "وصل".

ب- اصطلاحا: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

تعريف التابعي:

هو من لقي صحابيا مسلما، ومات على الإسلام، وقيل: هو من صحب الصحابي.

(أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود)

المسند :

تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول، من "أسند" بمعنى أضاف، أو نسب.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

زيادات الثقات :

المراد بزيادات الثقات:

الزيادات: جمع زيادة، والثقات: جمع ثقة، والثقة: هو العدل الضابط. والمراد بزيادة الثقة: ما نراه زائداً من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

مكان وقوعها:

تقع الزيادة في المتن، كما تقع في السند.

أ- أما في المتن: فتكون بزيادة كلمة أو جملة.

ب- وأما في الإسناد: فتكون برفع موقوف، أو وصل مرسل.

حكم الزيادة في المتن:

قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه عليه النووي وغيره، وهذا التقسيم هو:

أ- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القبول؛ لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات.

ب- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق في الشاذ.

ج- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتنحصر هذه المنافاة في أمرين:

١- تقييد المطلق.

٢- تخصيص العام.

وهذا التقسيم سكت عن حكمه ابن الصلاح، وقال عنه النووي: "والصحيح قبول هذا الأخير".

حكم الزيادة في الإسناد:

أما الزيادة في الإسناد، فتنبص هنا على مسألتين رئيسيتين يكثر وقوعهما، وهما: تعارض الوصل من الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقي صور الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماء لها أبحاثا خاصة، مثل "المزيد في متصل الأسانيد".

هذا وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة، وردّها على أربعة أقوال، وهي:

أ- الحكم لمن وصله أو رفعه "أي قبول الزيادة" وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين.

ب- الحكم لمن أرسله أو وقفه "أي رد الزيادة"، وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

ج- الحكم للأكثر: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

د- الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

الاعتبار والمتابع والشاهد :

أ- الاعتبار:

هو تتبع طرق حديث انفراد بروايته راوٍ واحد؛ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أم لا.

ب- المتابع: ويسمى التابع:

١- لغة: هو اسم فاعل من "تابع" بمعنى وافق.

٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو

معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

ج- الشاهد:

١- لغة: اسم فاعل من "الشهادة"؛ وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً،

ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي، ويدعمه.

٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواة رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

الاعتبار ليس قسيماً للتابع والشاهد:

ربما يتوهم شخص أن الاعتبار قسيم للتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما، أي هو طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد.

الإسناد وما يتعلق به

لطائف الإسناد :

أولاً : الإسناد العالي والنازل

الإسناد العالي: هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرُدُّ به ذلك الحديث بعدد أكثر.

الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

ثانياً : رواية الأكابر عن الأصغر

هو رواية الشخص عن من هو دونه في السن والطبقة، أو في العلم والحفظ.
شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سناً، وأدنى طبقة. والدنو في الطبقة: كرواية الصحابة عن التابعين، ونحو ذلك.

أو يروي عن من هو أقل منه علماً وحفظاً، كرواية عالم حافظ عن شيخ، ولو كان ذلك الشيخ كبيراً في السن، هذا وينبغي التنبيه إلى أن الكبر في السن أو القدم في الطبقة وحده، أي بدون المساواة في العلم، عن يروي عنه لا يكفي؛ لأن يسمى رواية أكابر عن أصاغر.

ثالثاً: المدبج، ورواية الأقران

- تعريف الأقران: الرواة المتقاربون في السن، والإسناد.

تعريف رواية الأقران:

أن يروي أحد القرينين عن الآخر.

تعريف المدبج:

هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

رابعاً : السابق واللاحق

والمراد بالسابق: الراوي المتقدم موتاً، وباللاحق الراوي المتأخر موتاً.

ب- اصطلاحاً: أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما.

معرفة الرواة

أولاً : المتفق والمفترق

هو أن تتفق أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، فصاعداً، خطأً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك.

من أمثله:

- أ- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيويه.
- ب- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.
- ج- عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

ثانياً : المؤتلف والمختلف

هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأً، وتختلف لفظاً.

من أمثله:

- أ- "سَلَام" و"سَلَام" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.
- ب- "مِسْوَر" و"مُسْوَر" الأول بكسر الميم، وسكون السين، وتخفيف الواو، والثاني بضم الميم، وفتح السين، وتشديد الواو.
- ج- "الْبَرَّاز" و"الْبَرَّاز" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.
- د- "الثَّوْرِي" و"الثَّوْرِي" الأول بالثاء والراء، والثاني بالثاء والزاي.

ثالثاً : معرفة المتشابه

هو أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطأً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً، لا خطأً، أو بالعكس.

من أمثله:

- أ- "محمد بن عَقِيل" بضم العين، و"محمد بن عَقِيل" بفتح العين، اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الآباء.

ب- "شريح بن النعمان" و"سريح بن النعمان" اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

رابعاً : المهمل

هو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما.

منى يضر الإهمال ؟

يضر الإهمال إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً؛ لأنه لا ندري من الشخص المروي عنه هنا. فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقّين أو ضعيفين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أياً منهما كان المروي عنه فالحديث صحيح إن كانا ثقّين، وإن كانا ضعيفين فأياً كان المروي عنه فالحديث ضعيف .

مثاله:

أ- إذا كانا ثقّين: ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد" -غير منسوب - عن ابن وهب؛ فإنه إما أحمد بن صالح، وإما أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

ب- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: "سليمان بن داود" و"سليمان بن داود"؛ فإن كان "الخولاني" فهو ثقة، وإن كان "اليمامي" فهو ضعيف.

الفرق بينه وبين المبهّم:

والفرق بينهما أن المهمل ذكر اسمه، والتبس تعيينه، والمبهّم لم يذكر اسمه.

خامساً : طبقات العلماء والرواة

تعريف الطبقة: هم قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط. ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

من فوائد معرفته:

أ- الأيمن من تداخل المتشابهين في اسم، أو كنية، ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق اسمان في اللفظ، فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما.
ب- الوقوف على حقيقة المراد من العننة.

سادساً : الألقاب

الألقاب: جمع لقب، واللقب: كل وصف أشعر برفعة أو ضعة، أو ما دل على مدح أو ذم.

والمراد بهذا البحث التفتيش عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث، لمعرفة طبقاتها.

فائدته:

أ- عدم ظن الألقاب أسامي، وعدم عدّ الشخص الذي يُذكر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب- معرفة السبب الذي من أجله لُقّب هذا الراوي بذاك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

سابعاً : الكنى

المراد بهذا البحث أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم، حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

من فوائده:

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين؛ إذ ربما يذكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكنيته التي اشتهر بها، فيتشبه الأمر على من لا معرفة له بذلك، فيظنه شخصين، وهو شخص واحد.

ثامناً : من نسب إلى غير أبيه

والمراد به معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه؛ من قريب، كالأم والجد، أو غريب، كالمربي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

فأئذنه:

دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

تاسعاً : تواريخ الرواة

والمراد به: معرفة تاريخ مواليد الرواة وسماعهم من الشيوخ، وقدمهم لبعض البلاد، ووفياتهم.

أهميته وفأئذنه:

هو فنٌّ مُهِمٌّ، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه. وقد ادعى قوم الرواية عن قوم، فنُظِرَ في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

عاشراً : أوطان الرواة وبلدانهم

والمراد به معرفة أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها أو قاموا فيها.

من فوائده:

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ؛ إذا كانوا من بلدين مختلفين. وهو مما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

الحادي عشر : الثقات والضعفاء من الرواة

تعريف الثقة والضعيف:

الثقة: هو العدل الضابط، والضعيف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته.

أهميته وفأئذنه:

هو من أجلِّ أنواع علوم الحديث؛ لأنه بواسطته يعرف الحديث الصحيح من الضعيف.

الثاني عشر : الإخوة والأخوات

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإخوة والأخوات من الرواة في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم وإخوتهم، وغير ذلك.

من فوائده:

من فوائده ألا يظن من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.
مثل: "عبد الله بن دينار"، و"عمر بن دينار" فالذي لا يدري يظن أنهما أخوان، مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدا.

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

أولاً : كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها

سن التحمل وسماع الحديث :

المراد " بسماع الحديث" بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماعَ روايةٍ وتحمُّلٍ؛ ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوبا، أو استحبابا.

والمراد "بتحملة" بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ. والمراد "بصفة ضبطه" بيان كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطا يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يُطمأنُ إليه.

هل يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يشترط ذلك للأداء، وبناء على ذلك فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

طرق التحمل، وصيغ الأداء.

طرق تحمل الحديث ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، والوصية، والوجادة. وسأتناولها باختصار:

١- السماع من لفظ الشيخ:

صورته: أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب؛ سواء قرأ الشيخ من حفظه، أو كتابه، وسواء سمع الطالب، وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب. ويقول في الأداء: "سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي".

٢- القراءة على الشيخ:

ويسمى أكثر المحدثين "عرضاً".

صورتها: أن يقرأ الطالب، والشيخ يسمع؛ سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ، أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يتبع للقارئ من حفظه، أو أمسك كتابه هو، أو ثقة غيره.

ويقول في الأداء: "قرأت على فلان" أو "قرأت عليه وأنا أسمع فأقرّ به".

٣- الإجازة:

تعريفها: الإذن بالرواية، لفظاً أو كتابة.

صورتها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: "أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري". ويقول في الأداء: "أجاز لي فلان".

٤- المناولة:

وهي نوعان:

١- مقرونة بالإجازة: وصورتها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتي عن فلان، فاروه عني، ثم يقيه معه تمليكا، أو إعارة؛ لينسخه.

٢- مجردة عن الإجازة: وصورتها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصرًا على قوله: هذا سماعي.

ويقول في الأداء: "ناولني" أو "ناولني، وأجاز لي".

٥- الكتابة:

صورتها: أن يكتب الشيخ مسموعة لحاضر، أو غائب، بخطه، أو أمره. ويقول في الأداء: "كتب إلي فلان".

٦- الإعلام:

صورتها: أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه. ويقول في الأداء: "أعلمني شيخي بكذا".

٧- الوصية:

صورتها: أن يوصي الشيخ عند موته، أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.
ويقول في الأداء: "أوصى إليّ فلان بكذا"، أو "حدثني فلان وصية".

٨- الوجدان:

صورتها: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرف الطالب خطه، وليس له سماع منه، ولا إجازة.

ويقول في الأداء: "وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا".

ثانياً : آداب الرواية

أولاً : آداب المحدث

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات على الله تعالى، وأشرف الصناعات، فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس أن يتحلى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، ويكون مثالا صادقا لما يعلمه الناس، مطبقا له على نفسه قبل أن يأمر به غيره.

وأبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.
ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله ﷺ، مبتغيا من الله جزيل الأجر.

ج- ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه؛ لسنه أو علمه.

د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث -وهو يعلم أنه موجود عند غيره- إلى ذلك الغير.

هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد؛ لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يرجى له صحتها.

و- أن يعقد مجلسا لإملاء الحديث وتعليمه، إذا كان أهلا لذلك؛ فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

٣- ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

أ- أن يتطهر ويتطيب، ويُسَرِّحَ لحيته.

ب- أن يجلس متمكنا بوقار وهيبة؛ تعظيما لحديث رسول الله ﷺ.

ج- أن يقبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحدا دون أحد.

د- أن يفتح مجلسه ويختمه بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ، ودعاء يليق بالحال.

هـ- أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و أن يختم الإملاء بحكايات ونوادير؛ لترويح القلوب، وطرد السأم.

ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلف في ذلك على أقوال:

والصحيح أنه متى تأهل واحتيج إلى ما عنده جلس للتحديث في أي سن كان.

ثانياً : آداب طالب الحديث

المراد بآداب طالب الحديث، ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ ، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما ينفرد بها عنه.

- الآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

أ- تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا.

فقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من تعلم علماً مما يُتغنى به وجه الله تعالى، لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا، لم يجد عُرْفَ الجنة يوم القيامة".

ج- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

- الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

ب- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ج- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً وديناً.

د- أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه، ويوقره، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع، وأن يتحرى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية عن الطلبة لؤم يقع فيه جهلة الطلبة الوضاعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.

و- ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم، ولو ممن هو دونه في السن، أو المنزلة.

ز- عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته، دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفرَ بِطَائِلٍ.

ج- أن يقدم في السماع والضبط والتفهم الصحيحين، ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ثم السنن الكبرى للبيهقي، ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجوامع، كمسند أحمد، وموطأ مالك، ومن كتب العلل، علل الدارقطني، ومن الأسماء التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء كتاب ابن ماكولا. ومن غريب الحديث النهاية لابن الأثير.

ثالثاً : صفة كتاب الحديث :

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همهته إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطة ويؤمن معهما اللبس، ويشكل المشكل، لا سيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تدرك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خطه واضحاً على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطلح لنفسه اصطلاحاً خاصاً برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ كلما جاء ذِكْرُهُ، ولا يسأم من تكرار ذلك، ولا يتقيد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك الشاء على الله سبحانه وتعالى كـ "عز وجل"، وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء، ويُكرهُ الاقتصارُ على الصلاة وحدها، أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليها بـ "ص" ونحوه، مثل "صلعم" وعليه أن يكتبهما كاملتين.

المقابلة وكيفيتها:

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته، مقابلة كتابه بأصل شيخه، ولو أخذه عنه بطريق الإجازة؟

وكيفية المقابلة: أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع، ويكفي أن يقابل له ثقة آخر في أي وقت، حال القراءة أو بعدها، كما يكفي مقابلته بفرع مقابل بأصل الشيخ.

اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كتاب الحديث الاقتصار على الرمز في ألفاظ الأداء. فمن ذلك أنهم يكتبون:

أ- حدثنا: "ثنا" أو "نا".

ب- أخبرنا: "أنا" أو "أرنا".

ولكن ينبغي للقارئ أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

ج- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـ "ح" وينطق القارئ بها هكذا "حا".

د- جرت العادة بحذف كلمة "قال" ونحوها بين رجال الإسناد خطأ، وذلك لأجل الاختصار، لكن ينبغي للقارئ التلفظ بها، مثل "حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك" فينبغي للقارئ أن يقول: "قال: أخبرنا مالك" كما جرت العادة بحذف "أنه" في أواخر الإسناد اختصاراً.

مثل "عن أبي هريرة قال" فينبغي للقارئ النطق بـ "أنه" فيقول "أنه قال" وذلك تصحيحاً للكلام من حيث الإعراب.

الرحلة في طلب الحديث:

لقد اعتنى سلفنا الصالح بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قريبة أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فيتجشم مشاق السفر، ويتحمل شظف العيش بنفس راضية. وقد صنف الخطيب البغدادي كتاباً سماه "الرحلة في طلب الحديث" جمَعَ فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشائقة، فعليه بذلك الكتاب؛ فإنه منشط لطلاب العلم، شاحذ لهممهم، مقوِّ لغزائمهم.

معرفة سبب ورود الحديث

يعد موضوع (أسباب ورود الحديث) من الموضوعات المهمة في علوم الحديث الشريف المتعلقة بالمتن، وقد اعتنى المحدثون والفقهاء بهذا النوع من أنواع علوم الحديث، وحرصوا على إبرازه وضبطه لما له من أثر في فهم النص، وضبط الاستنباط منه.

أولاً : تعريف [أسباب ورود الحديث]:

هو ما ذكر الحديث بشأنه وقت وقوعه.

فقولنا (بشأنه) أي: لأجله وبسببه، وقد يكون هذا الأمر حادثة وقعت أو سؤالاً طرح، أو نحو ذلك.

وقولنا (وقت وقوعه) خرج به ما ذكر في بعض الأحاديث من الأخبار عما وقع في الزمن الماضي، كقصص الأنبياء ونحوها.

وعرفه الدكتور أبو شهبة فقال : هو علم يبحث فيه عن الأسباب الداعية إلى ذكر رسول الله ﷺ الحديث أولاً، وهذا السبب قد يكون سؤالاً، وقد تكون حادثة، وقد تكون قصة، فيقول النبي ﷺ الحديث بسببه أو بسببها .

وهو بهذا يتشابه إلى حد كبير مع (أسباب النزول) في علوم القرآن الكريم، قال السيوطي: "إن من أنواع علوم الحديث: معرفة أسبابه، كأسباب نزول القرآن". وقال الحسيني: "اعلم أن أسباب ورود الحديث كأسباب نزول القرآن".

ثانياً : أقسام الحديث من حيث سبب الورد:

قال الحسيني: "الحديث الشريف في الورد على قسمين: ماله سبب قيل لأجله، وما لا سبب له".

ومن هنا يتبين أنه يمكن تقسيم الأحاديث من حيث سبب الورد إلى قسمين:

١- أحاديث ابتدائية.

وهو ما ذكر دون ورود سبب يقتضيه، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت".

٢- أحاديث سببية.

وهو ما تقدمه سبب اقتضى وروده.

ثالثاً : فوائد معرفة أسباب ورود الحديث:

العلم بأسباب ورود الحديث الشريف يفيد كثيراً للمشتغل بالحديث والفقهاء معاً، ومن أبرز الفوائد المتحصلة من هذا النوع:

١- إدراك حكم التشريع، ومعرفة مقاصد الشريعة.

٢- فهم الحديث على الوجه الصحيح، وسلامة الاستنباط منه.

مثال ذلك: عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس من البر الصوم في السفر"، وهذا مشكل مع ما ثبت عنه ﷺ أنه صام في السفر؛ لكن هذا الإشكال ينزاح إذا عرف سبب ورود الحديث، وهو أن النبي ﷺ كان في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: "ما هذا؟" فقالوا: صائم، فقال: "ليس من البر الصوم في السفر".

فبمعرفة سبب ورود الحديث فهم الحديث على وجهه، وسلم الاستنباط منه، وأن الصيام في السفر لا يكون من البر إذا بلغ بالمرء من الجهد والمشقة كحال ذلك الرجل.

٣- تخصيص العام.

٤- تعيين المبهم.

ومن أمثله ما جاء عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره" متفق عليه .

فقد بين هذا المبهم في سبب ورود الحديث، وذلك في قول أنس: كسرت الربيع - وهي عمه أنس بن مالك - ثنية جارية من الأنصار فأتوا النبي ﷺ فأمر بالقصاص، فقال أنس بن

النضر عم أنس بن مالك: لا والله لا تكسر ثنيتها يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره".

رابعاً: أهم المؤلفات فيه:

ومن أشهر ما صنف في هذا النوع:

- ١- أسباب ورود الحديث، أو اللمع في أسباب الحديث، للحافظ السيوطي (٩١١ هـ)، وهو مرتب على الأبواب، وطبع في جزء بتحقيق د. يحيى إسماعيل.
- ٢- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لابن حمزة الحسيني الدمشقي (١١٢٠ هـ)، وهو مرتب على الحروف، وأوسع وأشمل، وطبع في ثلاثة مجلدات.

